

الاقتصاد الأخضر



التجارة

موجز إعلامي

الفرص التجارية في نظام اقتصادي أخضر

يمكن أن تكون التجارة محفزًا عامًا للتحويلات إلى أنظمة اقتصادية أكثر اخضرارًا بالمساعدة على إنشاء أسواق للسلع والخدمات المنتجة بشكل مستدام وتقوية هذه الأسواق. وتوفّر هذه التحويلات فرصًا تجارية متعددة للدول النامية بشكل خاص، ومن المهم تحديد هذه الفرص، إلى جانب إصلاح السياسات وأدواتها التي يمكن أن توجد قدرة متزايدة لدى الدولة النامية للاستفادة من هذه الفرص.

وفيما يلي بعض المجالات التي يرجح أن تتاح فيها فرص تجارية كبيرة عند التحول إلى نظام اقتصادي أخضر:

الزراعة. في الدول النامية، تكمن فرص تجارية مهمة في نموّ السوق العالمية للزراعة المستدامة وكذلك منتجات الزراعة العضوية (انظر الشكل ١). تبلغ قيمة التجارة العالمية في المأكولات والمشروبات والألياف ومستحضرات التجميل العضوية أكثر من ٦٠ مليار دولار أميركي سنويًا. وتتزايد في الدول المتقدمة أسواق التصدير الرئيسية للمنتجات العضوية بمعدلات تتراوح بين ١٠ و ٢٠ في المائة سنويًا. وفي حين أنّ معظم نتاج الزراعة العضوية يحدث في الدول النامية، نجد أنّ معظم استهلاكه يحدث في الدول المتقدمة، مما يتيح فرص نمو كبيرة لصادرات الدول النامية.

التنوع الحيوي والأعمال. تشمل الأعمال المتعلقة بالتنوع الحيوي إنتاج السلع بشكل يفيد التنوع الحيوي (ومنها

نظرة عامة

يمكن للتجارة أن تحفز الاقتصاد الأخضر برعايتها لتبادل السلع والخدمات الصديقة للبيئة وزيادة كفاية الموارد وخلق الفرص الاقتصادية وفرص العمل والمساهمة في التخلص من الفقر. ولكن إذا لم تخضع التجارة غير المقيدة لإدارة جيدة فإنها يمكن أن تساهم في تراجع البيئة واستخدام الموارد بشكل غير مستدام وزيادة عدم الإنصاف في توزيع الثروات، وكل ذلك يعوق التحول إلى الاقتصاد الأخضر وأهداف التنمية المستدامة.

يعتمد تأثير التجارة على التحول إلى الاقتصاد الأخضر بشكل كبير على كيفية وضع السياسات التجارية وتطبيقها وما إذا كانت هناك بنية تحتية مؤسسية وطنية كافية لإدارة تأثير تحرير التجارة. وكذلك، يمكن أن يتنوع تأثير سياسات الاقتصاد الأخضر على التجارة بشكل كبير. وفي النقاشات التي تسبق مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة (ريو +٢٠)، أعرب عدد من الدول عن مخاوفه من أن إجراءات سياسة الاقتصاد الأخضر قد تُستخدم لتقييد التجارة الدولية. ونكرر أنّ كيفية وضع هذه الإجراءات وتطبيقها يعد شديد الأهمية.

يقدم هذه الموجز نظرة عامة للقضايا المتعلقة بالعلاقة بين التجارة والاقتصاد الأخضر وتقدّم إجراءات ملموسة يمكن اتخاذها لضمان تحقيق أفضل فرص للتجارة والاقتصاد الأخضر وتقليل مخاطرها إلى أدنى درجة ممكنة.

يُعرِّف برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) الاقتصاد الأخضر على أنه اقتصادٌ ينتج عنه مستوى أفضل من رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية، بينما يعمل إلى حد كبير على تقليل المخاطر البيئية والندرة في الموارد البيئية.

الإشراف على الغابات وبرنامج مصادقة شهادات تصنيف الغابات والتحالف من أجل الغابات المطيرة. وبحلول أيار/مايو من سنة ٢٠٠٩، بلغت مساحة الغابات المصنّفة عالميًا من قبل مجلس الإشراف على الغابات وبرنامج مصادقة شهادات تصنيف الغابات ٣٢٥,٢ مليون هكتار، أي ما يعادل ٨٪ في المائة من مناطق الغابات عالميًا.

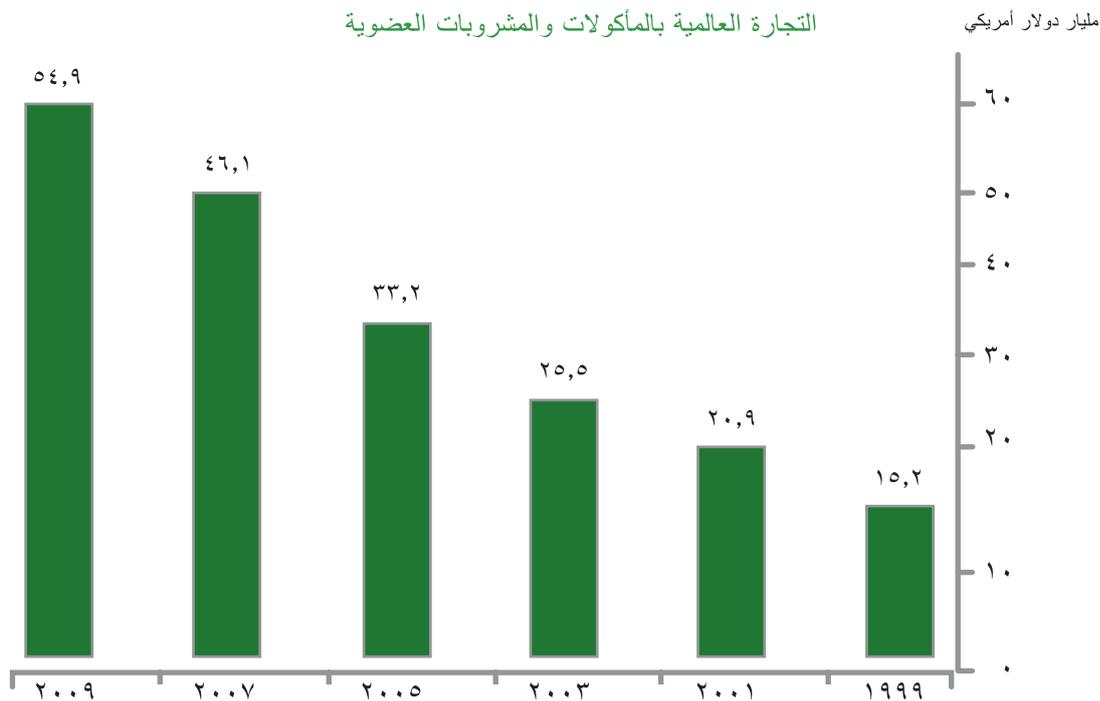
التحديات المتعلقة بالتجارة في نظام اقتصادي أخضر

في سياق الاستعداد لمؤتمر ريو ٢٠+، تمّ التركيز في كثير من النقاشات المتعلقة بالتجارة والاقتصاد الأخضر على المخاطر والتحديات المصاحبة للتحويل إلى نظام اقتصادي أخضر. وكان مثار القلق السائد هو أن مفهوم الاقتصاد الأخضر، والموافقة الدولية عليه على أنه هدف من أهداف السياسات الوطنية، قد يوفر غطاء لإجراءات وقائية غير مبررة أو قيود على التجارة

الأغذية والخشب والأقمشة) أو الاستخدام المستدام للأنظمة البيئية (السياحة واستخراج المواد ومستحضرات التجميل والأدوية). يتزايد فهم هذه المجالات من العمل على أنها وسائل لتوفير حوافز للإدارة المستدامة للتنوع الحيوي، وفي الوقت نفسه تخلق فرص عمل ومصادر لكسب الرزق. وقد نما الطلب على العديد من المنتجات القائمة على التنوع الحيوي مثل مستحضرات التجميل الطبيعية والأدوية والأغذية ومكونات الأغذية بشكل كبير ويدل ذلك على إمكانية كبيرة لتحقيق المزيد من النمو. وبالتالي، يمكن أن تكون الأرباح المترتبة على هذه التطورات مميزة: مثلاً، قُدّرت قيمة المواد المضادة للسرطان المستخلصة من كائنات عضوية بحرية بحدود المليار دولار أميركي في ٢٠٠٦.

الخشب المصنّف. إن توسع سوق الخشب المصنّف، مدفوعاً في معظمه من الطلب في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، يتيح فرص تصدير للعديد من الدول النامية. وتشمل برامج التصنيف لقطاع الغابات مجلس

الشكل ١. التجارة العالمية بالمأكولات والمشروبات العضوية (١٩٩٩-٢٠٠٩).



أطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة مبادرة الاقتصاد الأخضر في سنة ٢٠٠٨، ويعمل حالياً على دعم ٢٠ بلداً حول العالم في تحولها إلى اقتصاد أخضر.

الدوحة عدداً من الفرص المحتملة لدعم التحول إلى نظام اقتصادي أخضر، بما في ذلك الاتفاق على تقليص الدعم للمسامك الضارة أو التخلص منها وتخفيض التعرفة وعدم فرض تعرفة على السلع والخدمات البيئية وتقوية العلاقة بين منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف.

تنسيق المعايير البيئية. يمكن لانتشار المعايير الحالي أن يكبد الشركات تكاليف باهظة، خاصة في الدول النامية، مما يعوق الوصول إلى الأسواق المربحة في الدول المتقدمة. ولا بد من أن يعمل المجتمع الدولي بهدف تنسيق المعايير البيئية، إلى أكبر حد ممكن، بين الدول. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يتضمن وضع المعايير والأوصاف الدولية المنتجين والمستهلكين على حد سواء، وخاصة المنتجين من الدول النامية المهتمين بالدخول إلى الأسواق التي تنطبق فيها المعايير أو الأوصاف.

تسهيل التجارة وبناء القدرات. سيوفر التحول إلى نظام اقتصادي أخضر عدداً من فرص التجارة الجديدة، وفي بعض الحالات سوف يخلق أيضاً تحديات تجارية. وسيكون الدعم المتزايد لبناء القدرات التجارية وتسهيل التجارة شديد الأهمية لضمان قدرة الدول النامية على اغتنام فرص التصدير الناشئة التي يتيحها التحول إلى نظام اقتصادي أخضر. ومن أكثر الوسائل فعالية في تحقيق ذلك هو تقوية المؤسسات المحلية والنشريات المحلية التي تحكم عمليات تحرير التجارة وتديرها.

ما يقوم به برنامج الأمم المتحدة للبيئة

يساهم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بنشاط في الحوار الدولي والتحليلات الدولية للعلاقة بين التجارة والاقتصاد الأخضر. كما يقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم المتعلق بذلك على المستويين الوطني والإقليمي لبناء القدرات على تحديد فرص التجارة في نظام اقتصادي أخضر.

الدولية لسلعة أو خدمة معينة إذا كانت هذه السلعة أو الخدمة لا تصنف على أنها "خضراء". وترتبط المخاوف بعدد من الإجراءات السياسية المحددة، مثل المعايير وحقوق الملكية الفكرية أو سياسات الدعم، والتي قد يتم تنفيذها لحماية البيئة وتحفيز أسواق السلع والخدمات المستدامة أو الابتكار في التقنيات الصديقة للبيئة، والتي يمكن أيضاً أن تحمي الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية. وقد يؤدي هذا إلى مخاوف من أن يكون الهدف الحقيقي لهذه الإجراءات هو الحماية التجارية.

وتخشى بعض الدول أيضاً من أن الجهود الدولية والثنائية لدعم التحول إلى نظام اقتصادي أخضر في الدول النامية قد تتضمن شروطاً مقيدة لأشكال عديدة من التمويل العام ومساعدات التنمية.

وتعد هذه المخاوف التجارية مفهومة، وتبرز الحاجة إلى المزيد من الجهود من قبل الحكومات والمجتمع الدولي لتحليل الروابط بين التجارة والاقتصاد الأخضر، وتأكيد طبيعة المخاطر وحجمها والعمل على ضمان تفادي أية مخاطر محددة أو التخفيف من حدتها. ويقدم القسم التالي بعض الاقتراحات حول المسار المستقبلي.

المسار المستقبلي

يمكن لعدد من الإجراءات على المستويين الدولي والوطني أن يوجد الظروف المناسبة للاستفادة من الفرص التجارية في نظام اقتصادي أخضر والتخفيف من مخاطره المحتملة.

ختام جولة منظمة التجارة العالمية في الدوحة. يُعد النظام التجاري المفتوح المتعدد الأطراف والقائم على القواعد أفضل وسيلة لضمان ألا يتم تطبيق الإجراءات المتخذة لتحقيق أهداف الاقتصاد الأخضر بطريقة تقيد التجارة بشكل غير مبرر. إضافة إلى ذلك، يوفر الختام الناجح لجولة مفاوضات منظمة التجارة العالمية في

وأصدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في سنة ٢٠١١ تقرير الاقتصاد الأخضر الذي برر الأسباب الاقتصادية والاجتماعية الداعية إلى استثمار ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في تخضير ١٠ قطاعات مركزية من قطاعات الاقتصاد.

للتجارة والتنمية لتعزيز التجارة في المنتجات القائمة على التنوع الحيوي في ثلاث دول تجريبية، هي ناميبيا ونيبال والبيرو.

المشاركة في لجنة التوجيه في منتدى الأمم المتحدة حول معايير الاستدامة، وهو منبر أنشئ حديثاً بهدف تسهيل المشاركة الفعالة والنشطة من قبل الدول النامية في الحوار حول وضع معايير طوعية للاستدامة.

في المستقبل يُخطط برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتوفير خدمات استشارية بشأن التجارة والاقتصاد الأخضر على المستوى الوطني لمساعدة الدول النامية على تحقيق أكبر استفادة ممكنة من الفرص التجارية التي يتيحها نظام اقتصادي أخضر. وسيساعد هذا العمل، الذي يشمل مجموعة واسعة من أصحاب العلاقة، على تحديد فرص التجارة والتقليل من أية تأثيرات سلبية.

ومن الأمثلة على النشاطات الأخيرة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة حول التجارة والاقتصاد الأخضر ما يلي:

• تقرير مشترك من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

(UNCTAD) ودائرة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية حول فوائد التحول إلى الاقتصاد الأخضر وتحدياته ومخاطره في الدول النامية، بما في ذلك القضايا التجارية.

(<http://www.unctad2012.org/rio20/greeneconomy.html>)

• نشاطات جانبية مشتركة نظمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة في الاجتماعات الإقليمية التحضيرية لمؤتمر ريو ٢٠٠٩، والتي توفر منبراً لأصحاب العلاقة للمشاركة في حوار مفتوح حول القضايا المتعلقة بالتجارة والاقتصاد الأخضر في سياق إقليمي بهدف التخطيط المساهمة في نقاشات ريو ٢٠٠٩.

• مشروع بناء القدرات على التجارة الحيوية من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمر الأمم المتحدة

للمعلومات:

UNEP DTIE

Economics and Trade Branch
11-13, chemin des Anémones
1219 Châtelaine / Geneva
Switzerland

هاتف: +٤١ (٠)٢٢ ٩١٧ ٨٢ ٤٣

فاكس: +٤١ (٠)٢٢ ٩١٧ ٨٠ ٧٦

بريد إلكتروني: gei@unep.org

www.unep.org/greeneconomy